

بيان تضامني مع عزيز غالي وعبد العظيم بن الضراوي المعتقلين لدى الكيان الصهيوني

تتابع الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة – ترانسبرانسسي المغرب - بقلق بالغ ما ورد من أنباء عن اعتقال كل من المواطن المغربي الدكتور عزيز غالي، عضو المجلس الوطني لترانسبرانسسي المغرب والرئيس السابق للجمعية المغربية لحقوق الانسان ونائب رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الانسان، والمواطن المهندس عبد العظيم بن الضراوي. وحسب ما أفاد به الفريق القانوني لأسطول الصمود والمواطنون المغاربة الأربعة الذين رجعوا لأرض الوطن يوم الأحد 5 أكتوبر الجاري، والذين تعرضوا هم كذلك للاعتقال من طرف جيش الاحتلال الصهيوني بسبب مشاركتهم جميعا في أسطول الصمود، وتم هذا الخرق السافر للقانون الدولي لحقوق الانسان في المياه الدولية ضد عدد من النشطاء الذين كانوا يشاركون في مهمة إنسانية سلمية تهدف إلى كسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وفتح ممرات آمنة لإيصال المساعدات الغذائية والأدوية لفائدة سكان غزة المحاصرين منذ أكتوبر 2023.

إن ترانسبرانسسي المغرب تعبر عن تضامنها المطلق مع الحقوقي عزيز غالي، الذي يخوض اضرابا عن الطعام منذ اختطافه، وعبد العظيم بن الضراوي وكل النشطاء المغاربة الذين رفعوا عاليا موقف الشعب المغربي ضد الاحتلال الصهيوني ضمن النشطاء الدوليين المشاركين في الأسطول. وتدين الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة هذه الجرائم التي تعد انتهاكا سافرا لقانون البحار والقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، والإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الانسان.

وإذ تعتبر ترانسبرانسسي المغرب ما يتعرض له المختطف عزيز غالي وعدد من المعتقلين المشاركين في أسطول الصمود من تعذيب ومعاملة قاسية ومهينة انتقاما لمواقفه الثابتة ضد الاحتلال، فإنها تطالب:

1. السلطات العمومية المغربية بالتدخل العاجل من أجل إطلاق سراحه فورا وأن تتحمل مسؤولياتها السياسية والدبلوماسية الكاملة في حماية كل المواطنين والمواطنات المغاربة، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية عبر القنوات الرسمية والدولية لضمان السلامة الجسدية وحرية التنقل للمواطنين عزيز غالي وعبد العظيم بن الضراوي، والعمل على عودتهما الأمانة والفورية إلى أرض الوطن.
2. تدعو المفوضة السامية لحقوق الانسان وكل الهيئات الأممية المختصة إلى التحرك العاجل من أجل التحقيق في ظروف اعتقال وتعذيب عدد من النشطاء، وتمكينهم من حقوقهم القانونية والإنسانية الكاملة.
3. تدعو المنابر المغربية المستقلة وكل المنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية إلى إطلاق حملة تضامن واسعة للمطالبة بإطلاق سراح جميع النشطاء المشاركين في أسطول الصمود المختطفين والمحتجزين لدى سلطات الكيان الصهيوني.

في 6 أكتوبر 2025

المكتب التنفيذي